

تقييم حالة

دمشق بين الخرق الأمني ورسائل الانفتاح:
قراءة في تفجيرات تموز/ يوليو 2026

نوار شعبان

دمشق
Damascus



دمشق بين الخرق الأمني ورسائل الانفتاح: قراءة في تفجيرات تموز/ يوليو 2026

المحتويات

1	الملخص التنفيذي
2	مقدمة
4	أولاً: قراءة في سياق الأحداث (العدالة والأمن وحدود احتكار العنف)
6	ثانياً: تفجيرات زيارة ماكرون (الرسائل والردود في اختبار السيادة)
9	ثالثاً: أطر تطوير الأدوات الاستباقية
11	خاتمة

ملخص تنفيذي

تبحث هذه الورقة في حالة البيئة الأمنية في سورية وفي مدى استعداداتها وقوة أدواتها، حيث كشفت الحوادث الأمنية التي شهدتها دمشق ومحيطها، مطلع تموز/ يوليو 2026، عن وجود هشاشة في البيئة الأمنية، على الرغم من تحسّن قدرات الضبط والاستجابة والاستعداد. وتوضّح الوقائع أن الخطر بات يرتبط بخلايا صغيرة وشبكات إجرامية تستخدم أدوات محدودة، لكنها تستثمر رمزية المكان والتوقيت، لإرباك مسارات العدالة الانتقالية والانفتاح الدولي. وقد بدا أن التفجيرات التي زامنت زيارة الرئيس الفرنسي تحاول التأثير في صورة الاستقرار وإعاقة جذب الاستثمارات، لكنها فشلت في تعطيل الزيارة واتفاقياتها. وتخلص الورقة إلى ضرورة تطوير منظومة استباقية متكاملة تجمع الاستخبارات، والمراقبة التقنية، والشرطة المجتمعية، والإنذار المبكر، مع تعزيز التنسيق المؤسسي وضبط السلاح والحدود.

مقدمة

لم تكن التفجيرات والحوادث الأمنية التي شهدتها العاصمة السورية دمشق ومحيطها، في الأسبوع الأول من تموز/ يوليو 2026، مجرد وقائع متفرقة. فالتقارب الزمني بين تفجير مقهى المشيرية قرب القصر العدلي، ومحاولة زرع عبوة في حي الورود، والهجوم على حاجز كشكول في جرمانا، ثم التفجيرين المتزامنين مع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، منح هذه الأحداث معنى سياسياً وأمنياً أوسع من نتائجها المباشرة.

تكشف هذه الحوادث أن دمشق، رغم تحسن مستوى الضبط الأمني مقارنة بمراحل سابقة، ما تزال تواجه ثغرات واضحة في القدرة على منع العمليات محدودة التعقيد قبل وقوعها. فالعبوات المستخدمة لم تكن متطورة، وبعض الهجمات نفذت بأدوات بدائية أو من خلال أفراد محدودي التنظيم، إلا أن اختيار المواقع والتوقيت منحها أثراً يتجاوز حجمها الميداني. فاستهداف منطقة قريبة من القصر العدلي، ومحاولة التفجير في حي ذي حساسية أمنية وديموغرافية، ثم وقوع انفجارين قرب وزارة السياحة وفندق يقيم فيه الوفد الفرنسي، كلها مؤشرات على أن الهدف لم يكن فقط إيقاع خسائر بشرية، بل التشويش على صورة الاستقرار التي تحاول الحكومة السورية تثبيتها داخلياً وخارجياً.

لذلك، لا يمكن قراءة هذه التطورات بمعزل عن السياق الأوسع الذي تتحرك فيه الحكومة السورية بعد إسقاط النظام السابق في كانون الأول/ ديسمبر 2024. فالحكومة السورية تسعى إلى إعادة بناء مؤسساتها الأمنية، واحتواء بقايا الشبكات الإجرامية والمسلحة، وطمأنة السكان والوفود الدولية في الوقت نفسه. لكن ما جرى أظهر أن مرحلة التعافي الأمني ما تزال قيد الاختبار، وأن القدرة على التعامل السريع مع الحوادث لا تعني بالضرورة امتلاك قدرة كافية على منعها مسبقاً.

يعرض الجدول التالي تسلسلاً لأبرز الحوادث الأمنية التي شهدتها دمشق ومحيطها، خلال تلك الفترة، بغية فهم طبيعتها، وتوقيتها، والرسائل التي حملتها.

جدول رقم (1): تسلسل الحوادث الأمنية ودلالاتها في دمشق ومحيطها، 2-7 تموز/ يوليو 2026

التاريخ (تموز/ يوليو 2026)	الموقع	طبيعة الحدث والأدوات المستخدمة	الخسائر البشرية	الدلالة الرمزية والأمنية
----------------------------------	--------	-----------------------------------	--------------------	-----------------------------

استهداف العصب القضائي والكوادر الحقوقية، وتوجيه رسالة تهريب لمسار العدالة الانتقالية.	9-10 قتلى، 20-22 جريحًا.	تفجير عبوة ناسفة بدائية (1 كغ) محشوة بشظايا معدنية داخل مقهى.	شارع النصر، محيط القصر العدلي (دمشق)	2 تموز/ يوليو
تقاطع الجريمة المنظمة (تجارة المخدرات) مع العنف المسلح ضد مؤسسات الدولة.	مقتل المنفذ، إصابة 3 من قوى الأمن.	هجوم مسلح، استخدام أسلحة نارية وقنابل يدوية من قبل المطلوب أمني.	حاجز كشكول، الدويلعة/ جرمانا (ريف دمشق)	3 تموز/ يوليو
استهداف مناطق سكنية ذات حساسية ديموغرافية (مساكن وزارة الدفاع)، ونجاح الرصد الأمني.	لا يوجد (إحباط استباقي).	العثور على عبوة ناسفة داخل حافلة ركاب فارغة، وتفكيكها بنجاح.	حي الورود، منطقة دمر البلد (شمال دمشق)	3 تموز/ يوليو
استهداف مباشر لبيئة الانفتاح الدولي بالتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي ووفد المستثمرين.	قتيل واحد، 36 جريحًا (بينهم معاون وزير السياحة و4 عناصر شرطة).	تفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين (حاوية قمامة وسيارة مركونة) بفارق 8 دقائق.	محيط وزارة السياحة وفندق فورسيزونز (دمشق)	7 تموز/ يوليو

أولاً: قراءة في سياق الأحداث (العدالة والأمن وحدود احتكار العنف)

لا تبدو الحوادث الأمنية التي شهدتها دمشق ومحيطها، خلال الأيام الأولى من تموز/ يوليو 2026، مجرد وقائع جنائية منفصلة أو ثغرات أمنية عابرة. فهي تأتي في سياق مرحلة انتقالية ما تزال مفتوحة على تحديات أمنية وقضائية وسياسية معقدة، بعد نحو عام ونصف من سقوط النظام السابق. ومن هذه الزاوية، تكشف هذه الحوادث عن مجموعة من العوامل المتداخلة التي تساعد في فهم دوافعها، والرسائل التي حاول منفذوها إيصالها.

يبرز البعد الأول في رمزية استهداف محيط القصر العدلي. فاختيار هذا الموقع لا يمكن فصله عن مسار العدالة الانتقالية الذي تعمل الحكومة السورية على تثبيته، ويتجاوز الهدف مسألة إيقاع خسائر بشرية إلى التشكيك في قدرة الدولة على حماية عملية العدالة نفسها. ذلك بأن المنطقة تشهد حركة يومية كثيفة للمحامين والقضاة والمراجعين، فضلاً عن ارتباط القصر العدلي في هذه المرحلة بمحاكمات علنية لشخصيات بارزة من النظام السابق، من بينها وسيم الأسد، والمفتي السابق أحمد حسون، والمسؤول الأمني عاطف نجيب⁽¹⁾. ولذلك، حمل التفجير رسالة تتجاوز مكان وقوعه؛ إذ بدا موجّهاً، في أحد أبعاده، إلى المؤسسة القضائية والكوادر القانونية، في محاولة للضغط على مسار المحاسبة وإثارة الخوف حوله. وأعاد الاستهداف إلى الذاكرة التفجيرات التي ضربت الموقع نفسه في آذار/ مارس 2017، وإن كان السياق السياسي والأمني اليوم مختلفاً بصورة واضحة⁽²⁾. ومن هذه الزاوية، يمكن أن تُعدّ العملية محاولة من بقايا الشبكات المرتبطة بالنظام السابق لإرباك مسار العدالة، وإظهار أنّ الماضي في المحاكمات قد تكون له كلفة أمنية⁽³⁾. ويعكس استخدام عبوة مزودة بشظايا معدنية، في منطقة مدنية مكتظة، سعيًا لإحداث أثر نفسي واسع، وليس فقط إيقاع خسائر مباشرة.

أما البعد الثاني، فيتصل بطبيعة المواجهة بين العمل الأمني الاستباقي وتكتيكات الخلايا الصغيرة. فقد أظهرت وزارة الداخلية والأجهزة الاستخباراتية قدرة واضحة على ملاحقة شبكات مرتبطة بالنظام السابق أو بتنظيمات متشددة، إلا أن هذا النوع من الضغط الأمني يدفع بعض المجموعات إلى التخلي عن العمليات الكبيرة والمعقدة، وإلى اللجوء إلى أساليب أبسط وأقل كلفة. في هذا السياق، يبرز دور وزير الداخلية أنس خطاب، الذي راكم خبرة أمنية سابقة، في أثناء عمله في ملف مكافحة التنظيمات المتشددة وتفكيك الخلايا في إدلب. وقد انعكس ذلك في حملات أمنية واسعة في دمشق ومناطق أخرى. غير أن تشديد القبضة الأمنية لا يلغي قدرة بعض الخلايا على

(1) الداخلية السورية تفتح تحقيقاً بتفجير مقرى دمشق وتتبع بملاحقة المُنفذين، وكالة الأناضول، 3 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://aTDQX/at.shorturl>

(2) 31 قتيلًا بتفجير القصر العدلي بدمشق، الجزيرة، 15 آذار/ مارس 2017، شوهد في 8 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://27sZi/at.shorturl/>

(3) التفجير وسط دمشق.. من الفاعل وما الدلالات ولماذا الآن؟، الجزيرة، 2 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://9iwf/at.shorturl/>

تنفيذ عمليات محدودة، باستخدام عبوات صغيرة توضع في أماكن يصعب مراقبتها باستمرار، مثل حاويات القمامة أو السيارات المكونة منذ فترة طويلة. وهذا ما يجعل العمليات البدائية، رغم ضعفها التقني، قادرةً على إحداث أثر سياسي وإعلامي في مدينة كبيرة ومعقدة مثل دمشق.

ويكشف البعد الثالث عن تداخل خطير، بين الجريمة المنظمة ومخلفات الميليشيات والسلاح المنفلت. وفي البيئات الخارجة من النزاعات، تصبح الحدود الفاصلة بين الجريمة المنظمة والعنف السياسي أقل وضوحاً، إذ تتقاطع شبكات التهريب مع الفاعلين المسلحين السابقين، ويتحوّل الاقتصاد غير المشروع إلى مصدر لتمويل العنف أو توفير بنيته اللوجستية، فقد أظهر هجوم حاجز كشكول في جرمانا أنّ بعض شبكات الجريمة، ولا سيما المرتبطة بتجارة المخدرات، لم تعد تتحرك ضمن منطق جنائي تقليدي فقط، بل باتت تمتلك أسلحة ووسائل عنف تجعلها قادرة على مواجهة قوى الأمن مباشرة⁽⁴⁾.

ويشير استخدام القنابل اليدوية والأسلحة العسكرية في هذا النوع من الحوادث إلى حجم الإرث الأمني الذي خلفته سنوات الحرب، وإلى بقاء مساحات يتحرك فيها السلاح خارج سيطرة الدولة. ويفتح هذا التداخل بين الجريمة والسلاح المنفلت الباب أمام توظيف هذه الشبكات من قبل جهات سياسية أو أمنية متضررة من الواقع الجديد، سواء بهدف التشويش على الاستقرار أو اختبار قدرة الأجهزة الرسمية. لذلك، لا يمكن عدّ هذه الحوادث مسائل أمنية معزولة، فهي جزء من تحدٍّ أوسع يرتبط بتجفيف مصادر التمويل غير المشروع، وضبط السلاح، وتفكيك شبكات التهريب.

في المقابل، يوضح البعد الرابع أن معالجة هذا المشهد لا يمكن أن تقتصر على زيادة الحواجز أو تكثيف الدوريات. فالفجوات التي تراكمت خلال أكثر من 14 عامًا من النزاع تحتاج إلى مقاربة أوسع. وتبدأ هذه المقاربة من ضبط الحدود البرية، ولا سيما مع لبنان والعراق، بما يحد من تهريب السلاح والمخدرات وحركة الشبكات العابرة للحدود. وتتطلب بناءً شراكات إقليمية ودولية تتيح للأجهزة السورية الحصول على دعم تقني ولوجستي يساعدها في كشف الخلايا وملاحقتها قبل تحركها. وإلى جانب ذلك، يبقى احتكار الدولة للسلاح شرطاً أساسياً لأي استقرار مستدام، من خلال خطة وطنية واضحة لجمع السلاح المنفلت. ولا يقل عن ذلك أهمية ترسيخ مسار العدالة الانتقالية بصورة شفافة، بما يعزز الثقة بين المجتمع والدولة، ويحوّل المواطن من متلقٍ للقلق الأمني إلى شريك في حماية الاستقرار.

(4) خاص تفاصيل جديدة عن منفذ هجوم حاجز كشكول بجرمانا في ريف دمشق، تلفزيون سوريا، 4 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 8 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://ce0ft/at:shorturl>



ثانيًا: تفجيرات زيارة ماكرون (الرسائل والردود في اختبار السيادة)

شكّلت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى دمشق، في 6 و 7 تموز/ يوليو 2026، محطة سياسية لافتة في مسار الانفتاح على سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد. فهي أول زيارة لرئيس فرنسي منذ 17 عامًا، وأول زيارة لزعيم دولة غربية كبرى إلى دمشق منذ الإطاحة بالنظام السابق، وجاءت بعد زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى قصر الإليزيه في أيار/ مايو 2025.

لم تكن الزيارة ذات طابع بروتوكولي فقط. فقد رافق ماكرون وفد اقتصادي رفيع ضمّ ممثلين عن شركات فرنسية ودولية كبرى، وانتهت الزيارة بتوقيع 16 اتفاقية ومذكرة تفاهم في قطاعات حيوية⁽⁵⁾. شملت هذه التفاهمات عقودًا مع شركة «توتال إنرجي» للتنقيب عن النفط قبالة السواحل السورية، والمساهمة في مشروع تمديد أنابيب النفط من العراق إلى بانياس، واتفاقيات مع مجموعة الشحن «سي إم آسي جي إم» لإعادة تفعيل مرفأ اللاذقية وتشغيل ميناءين جافين ومناولة الشحن الجوي في مطار دمشق. كما تضمنت الزيارة اتفاقيات مع شركات ومؤسسات مثل «إيرباص» و«إكسبرتيز فرانس» و«إلبس بروجكتس»، في مجالات البنية التحتية الصحية والرقمية والمصرفية. وإلى جانب ذلك، أعلنت باريس بدء مسار استرداد 51 مليون يورو من الأصول المصادرة لرفعت الأسد، على أن تُخصص لمشاريع تنموية في سورية، بالتوازي مع الاتفاق على تبادل السّفراء بين البلدين.

ضمن هذا السياق، اكتسب التفجير المزدوج الذي وقع صباح 7 تموز/ يوليو معنى يتجاوز طبيعته الأمنية المباشرة⁽⁶⁾. فقد جاء في لحظة كانت الحكومة السورية تحاول فيها تقديم صورة مختلفة عن موقعها الإقليمي والدولي، وعن قدرتها على استعادة العلاقات السياسية وجذب الاستثمارات وفتح مسار إعادة الإعمار. ولذلك، بدا التفجير محاولة للتشويش على الرسالة الأساسية للزيارة، وإظهار أن الاستقرار في العاصمة ما يزال قابلاً للاختراق، حتى في أثناء حدث دبلوماسي رفيع المستوى.

رسائل التفجير والرد عليها (اختبار الاستقرار في لحظة دبلوماسية حساسة)

يمكن أن يُعدّ التفجيران محاولة لممارسة الإكراه السياسي عبر العنف، إذ استهدفا التأثير في الإدراك السياسي والدبلوماسي للاستقرار أكثر من استهدافهما تحقيق مكاسب مباشرة. ففي المراحل الانتقالية، غالبًا ما تسعى الجماعات المسلحة إلى استثمار اللحظات الدبلوماسية الكبرى، لإعادة إنتاج صورة الدولة الهشة وتقويض الثقة الداخلية والخارجية بمؤسساتها.

(5) الشرع وماكرون في مؤتمر صحفي.. شراكة متكافئة وتأكيد فرنسي على دعم سوريا الجديدة، وكالة سانا، 7 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://at.shorurl/LGStY>

(6) انفجاران في دمشق خلال زيارة ماكرون.. وإصابة 4 من رجال الشرطة، CNN Arabic، 7 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://at.7E7jV>

حاولت الجهة أو الجهات التي تقف خلف التفجيرين استثمارَ توقيت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ومكانها، لإيصال رسالة سياسية وأمنية تتجاوز حدود الفعل الميداني نفسه. فبغض النظر عن هوية المنفذين، سواء كانوا من بقايا شبكات النظام السابق أو من تنظيمات راديكالية متضررة من مسار الحكومة السورية، فإن اختيار لحظة وجود رئيس دولة كبرى في دمشق، وفي محيط فندق «فورسيزونز»، حيث تقيم وفود أجنبية، يشير إلى محاولة واضحة للتأثير في صورة الاستقرار التي تسعى دمشق إلى تثبيتها.

كانت الرسالة موجهة إلى السردية الرسمية التي تحاول الحكومة السورية تقديمها في هذه المرحلة، ومفادها أن العاصمة باتت قادرة على استقبال وفود دولية رفيعة، وأن البلاد بدأت الانتقال من مرحلة الطوارئ الأمنية إلى مرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي. لذلك، جاء التفجير في توقيت شديد الحساسية ليقول العكس: أن الوضع الأمني ما يزال قابلاً للاختراق، وأن قدرة الأجهزة الأمنية على حماية الفضاء الحيوي للعاصمة لم تكتمل بعد. ومن هنا، لم يكن استهداف محيط الفندق ووزارة السياحة مجرد اختيار مكاني عابر، بل محاولة لإحراج الدولة أمام ضيوفها، وإظهار أن العاصمة لا تزال تواجه تهديدات قادرة على التشويش على لحظات سياسية كبرى.

وفي الوقت نفسه، بدا أن التفجير موجّه إلى المستثمرين والشركات الفرنسية والأوروبية التي حضرت إلى دمشق، في إطار تفاهات مرتبطة بالطاقة والمرافق والمصارف والبنية التحتية. فالرسالة التي أراد المنفذون تمريرها أن العودة الاقتصادية إلى سورية ما تزال محفوفة بالمخاطر، وأن المشاريع الكبرى يمكن أن تبقى عرضة للتهديد الأمني. بهذا المعنى، لم يكن التفجير موجّهاً فقط ضد موقع أمني أو مدني، بل ضد مسار اقتصادي ناشئ تحاول دمشق من خلاله جذب السيولة والاستثمارات وإعادة ربط البلاد بشبكات الاقتصاد الإقليمي والدولي. ومن جانب آخر، بدا أن نمط التفجير المزدوج يحمل دلالة إضافية. فالفارق الزمني القصير بين الانفجار الأول والثاني (نحو 8 دقائق) ينسجم مع أسلوب معروف في العمليات التي تستهدف توسيع دائرة الإصابات، بعد تجمع فرق الإسعاف وعناصر الأمن والمدنيين في موقع الانفجار الأول. وإذا صحّ هذا التقدير، فإن الهدف لم يكن إحداث ضرر مباشر فقط، بل رفع الكلفة النفسية والأمنية للحادث، وإظهار الدولة وكأنها تواجه تهديداً قادراً على استنزاف كواردها وإرباك استجابتها في لحظة رمزية.

ويكشف استمرار الزيارة وجدولها عن محاولة واعية لإظهار ما يمكن تسميته بـ «المرونة السياسية»، أي قدرة الدولة على منع الحوادث الأمنية من إعادة تشكيل أجندتها السياسية أو الدبلوماسية. وتعاملت دمشق وباريس مع التفجيرين بطريقةٍ هدفت إلى تقليل أثرهما السياسي ومنع تحويلهما إلى عنوان الزيارة. فقد استمر جدول ماكرون من دون تعديل جوهري، ولم يتحول التفجير إلى سبب لإلغاء اللقاءات أو تقليص الحضور العلني. واكتسبت الجولة التي قام بها الرئيسان أحمد الشرع وإيمانويل ماكرون، في دمشق القديمة وسوق الحميدية والجامع الأموي، دلالة سياسية واضحة. لم تكن هذه الجولة مجرد تفصيل بروتوكولي، بل بدت رسالة مضادة تؤكد أن التفجير لن يفرض إيقافه على الزيارة، ولن يمنع الظهور العلني للرئيسين في قلب العاصمة.

ولم يقتصر الردّ على البعد الرمزي. فقد استُكمل الاجتماع الاقتصادي في قصر الشعب، ومضت مراسم توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم كما كان مقرراً. وأعطى إعلان خطوات تتعلق بتبادل السفراء، والتعاون في الملفات المصرفية والاقتصادية، انطباعاً بأن الطرفين أرادا فصل المسار السياسي والاقتصادي عن أثر الحادث الأمني المباشر⁽⁷⁾. وبهذا المعنى، كان الرد العملي على التفجير هو الاستمرار، لا الاكتفاء بالإدانة أو رفع مستوى التحذير.

سياسياً، حاول الرئيس أحمد الشرع توظيف الحادثة في المؤتمر الصحفي المشترك، لتأكيد أن هناك أطرافاً متضررة من نجاح سورية ومن مسار التعافي الجاري⁽⁸⁾. في المقابل، قدّم الرئيس ماكرون دعماً واضحاً للحكومة السورية، مؤكداً دعم فرنسا لسيادة سورية واستقرارها، وموجهاً في الوقت نفسه انتقاداً للانتهاكات الإسرائيلية للسيادة السورية. ومن هذه الزاوية، لم تنجح التفجيرات في فرض تراجع سياسي، بل تحولت إلى فرصة لإعادة تأكيد التقارب بين دمشق وباريس.

وقد عزز هذه الرسالة استمرار الحراك الأمني الإقليمي بعد التفجيرات. ففي 8 تموز/ يوليو، استقبلت دمشق وزير الداخلية الأردني مازن الفراية، في زيارة ذات طابع أمني واضح⁽⁹⁾. وتركزت المباحثات بينه وبين وزير الداخلية السوري أنس خطاب على تعزيز أمن الحدود ومكافحة تهريب المخدرات. وقد حملت هذه الزيارة دلالة إضافية، إذ أظهرت أن الاتصالات الإقليمية مع دمشق مستمرة، رغم الخرق الأمني، وأن ملف ضبط الحدود ومواجهة شبكات التهريب بات جزءاً أساسياً من تثبيت الاستقرار الداخلي.

(7) الشرع وماركرون يعلنان شراكة اقتصادية ولجاناً مشتركة لدعم إعادة إعمار سورية، العربي الجديد، 7 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://MNqZj/at.shorturl/>

(8) من إطار التعاون إلى تبادل السفراء.. أبرز نقاط مؤتمر الشرع وماركرون، الجزيرة، 7 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://com.tinyurl/> y5j38hxf

(9) تنسيق أمني سوري أردني في أول زيارة لوزير داخلية عربي إلى دمشق، العربي الجديد، 8 تموز/ يوليو 2026، شوهد في 9 تموز/ يوليو 2026، الرابط: <https://tinyurl/> y75ety6j/com

ثالثًا: أطر تطوير الأدوات الاستباقية

تتطلب معالجة الثغرات الأمنية في دمشق والمدن الكبرى الانتقال من منطق الاستجابة بعد وقوع الحوادث، إلى مقارنة أكثر استباقية، تجمع بين العمل الاستخباراتي، والتقنيات الحديثة، والتعاون مع المجتمع المحلي. فطبيعة العمليات الأخيرة، سواء تلك المرتبطة بزرع عبوات بدائية في أماكن مدنية أو الهجمات التي تنفذها شبكات إجرامية مسلحة، توضح أن الخطر لم يعد يقتصر على تنظيمات كبيرة أو عمليات معقدة، بل يشمل خلايا صغيرة وأفرادًا قادرين على استغلال الفجوات اليومية داخل المدينة.

في هذا السياق، تبدو الشرطة المجتمعية مدخلًا ضروريًا لتعزيز الأمن الحضري. فالمواطنون، بحكم وجودهم اليومي في الأحياء والأسواق والمرافق العامة، غالبًا ما يكونون أول من يلاحظون السلوكيات غير المعتادة، مثل وجود سيارة مركونة لفترة طويلة في مكان حسّاس، أو ترك جسم مشبوه في مساحة مزدحمة. لذلك، لا يكفي التعامل مع السكان بوصفهم متلقين للحماية، بل ينبغي تحويلهم إلى شركاء في إنتاج الأمن. ويتطلب ذلك بناء قنوات إبلاغ آمنة وسهلة الاستخدام، تضمن سرية المبلغ وتسمح بنقل المعلومات بسرعة، إلى جانب حملات توعية بسيطة تساعد الناس على التمييز بين الاشتباه المنطقي والهلع غير المبرر.

إلى جانب ذلك، تحتاج المدن الكبرى إلى تحديث منظومة المراقبة، لا من خلال زيادة عدد الكاميرات فقط، بل عبر ربطها بأنظمة قادرة على تحليل الأنماط غير الطبيعية. فالمناطق الحساسة، مثل محيط القصر العدلي، ومقار الوزارات، والفنادق التي تستقبل وفودًا دبلوماسية، تحتاج إلى مراقبة ذكية تساعد في رصد مؤشرات مبكرة، مثل ترك حقائب أو أكياس في أماكن غير مناسبة، أو توقف مركبات لفترات طويلة في نقاط حساسة. ويمكن لأنظمة التعرف الآلي على لوحات السيارات أن تساعد في تتبع المركبات المطلوبة أو المسروقة، وربط حركة المركبات المشبوهة بقواعد بيانات أمنية أوسع.

ولا يقل أهمية عن ذلك إعادة تنظيم العمل الاستخباراتي وتحليل البيانات المتقاطعة. فامتلاك وزارة الداخلية قاعدة بيانات واسعة حول المطلوبين، ومن بينهم آلاف الفارين من فلول النظام السابق، لا يكون فعالاً ما لم يتحول إلى أداة تحليل مستمرة لا مجرد أرشيف أمني. وهذا يتطلب وجود غرف عمليات مشتركة ودائمة بين جهاز الاستخبارات العامة وإدارة الأمن الجنائي، بحيث تقرأ المعلومات الأمنية والجنائية ضمن صورة واحدة. فقد أظهرت بعض الحوادث، ولا سيما حادثة جرمانا، أن شبكات المخدرات والسلاح قد تتقاطع مع بقايا الخلايا التخريبية، وأن الفصل الصارم بين الجريمة المنظمة والتهديدات السياسية أو الأمنية لم يعد دقيقًا في كل الحالات.

أما في ما يتعلق بالأهداف المدنية المفتوحة، مثل الأسواق والمقاهي والمناطق السياحية، فإن تأمينها لا يمكن أن يتم عبر تحويلها إلى فضاءات مغلقة أو مثقلة بالحواجز. فالإفراط في الإجراءات الظاهرة قد يعوق سير الحياة اليومية ويؤثر في صورة التعافي التي تحاول المدينة تثبيتها. لذلك، تبدو المقاربة الأنسب هي تعزيز الأمن الوقائي غير المرئي، من خلال دوريات راجلة ومدربة، وحضور أمني مرن بملابس مدنية في المناطق الحيوية، إلى جانب استخدام وحدات كشف المتفجرات في جولات تمشيط مفاجئة وروتينية. مثل هذه الإجراءات يمكن أن ترفع كلفة زرع العبوات البدائية في الأماكن العامة، من دون خلق شعور دائم بالعسكرة أو الطوارئ داخل المدينة.

بهذا المعنى، لا تقوم فاعلية الأدوات الاستباقية على إجراء واحد، بل على تكامل عدة مستويات. تشمل ما يلي: مجتمع قادر على الإبلاغ، وتقنيات قادرة على الرصد، وأجهزة قادرة على تحليل البيانات، ووحدات ميدانية قادرة على التدخل بسرعة. وكلما نجحت الدولة في ربط هذه المستويات ضمن منظومة واحدة، تراجعت قدرة الخلايا الصغيرة والشبكات الإجرامية على استغلال الفجوات اليومية في البيئة الحضرية. ويمكن البدء بتطوير آلية للإنذار المبكر، من أجل رصد الأحداث الإرهابية في المدن من خلال الشكل الآتي، الذي يبين الأركان الأساسية للنظام، والتطبيقات الأمنية والاستخباراتية المقترحة لتعزيز القدرة على الرصد والاستجابة.

تطوير آلية الإنذار المبكر للأحداث الإرهابية في المدن

استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للإنذار المبكر، يمكن تكييف الإطار ليصبح آلية أمنية واستخباراتية استباقية لمكافحة الإرهاب وحرب المدن غير المتناظرة، عبر أربعة أركان متكاملة.

الركن الأساسي	المفهوم والهدف الأمني	التطبيقات المقترحة لدمشق
1. معرفة المخاطر وإدارتها Risk Knowledge & Mapping 	تحليل الأسباب الجذرية للتهديدات، وفهم دوافع الخلايا التخريبية، وتحديد النقاط الجغرافية الساخنة الأكثر عرضة للاستهداف.	- إعداد خرائط حرارية مكانية وزمانية للأماكن الحساسة مثل القصر العدلي، المساكن العسكرية، والفنادق. - تحليل أنماط سلوك شبكات قلوب النظام وتجار المخدرات لتحديد مصادر التمويل والتسليح. - بناء قاعدة بيانات ديناميكية للأفراد ذوي السوابق ضمن القطاعات الحيوية.
2. المراقبة والرصد الاستباقي Detection, Monitoring & Analysis 	تتبع التهديدات وتحليلها في الوقت الفعلي لاكتشاف الأنشطة المعادية في مرحلة التخطيط أو التجهيز قبل تحولها إلى هجوم فعلي.	- ربط كاميرات المراقبة بأنظمة ترصد السلوكيات غير النمطية مثل توقف السيارات لفترات طويلة أو ترك أجسام مشبوهة. - مراقبة قنوات الاتصال المشبوهة وتتبع شراء أو تهريب المواد الكيميائية ثنائية الاستخدام. - تكييف العمل الاستخباراتي البشري لاختراق الشبكات من الداخل.
3. نشر التحذيرات والاتصال الأمن Communication & Dissemination 	إيصال المعلومات الاستخباراتية بشكل موثوق وسريع إلى وحدات التدخل المختصة، وإبلاغ المدنيين عند الضرورة القصوى.	- تأسيس قنوات اتصال مشفرة وفورية بين مراكز التحليل ووحدات التدخل السريع وفرق هندسة المتفجرات. - تطوير نظام إنذار مبكر عام عبر البث الخليوي لإرسال رسائل عاجلة لإخلاء نطاق جغرافي محدد عند وجود تهديد وشيك.
4. قدرات الاستجابة والتدخل السريع Response & Preparedness Capabilities 	التحرك الفوري والمنسق لتفكيك التهديد، وتقليل الخسائر البشرية والمادية، وإدارة القوضى المرافقة للأحداث الأمنية.	- نشر وحدات تدخل سريع ومفازز هندسة متفجرات في قطاعات لامركزية لتقليل زمن الاستجابة إلى مستوى الدقائق. - إجراء تدريبات محاكاة دورية لقوى الأمن الداخلي على إدارة الحشود ومنع الذعر أثناء التفجيرات. - تفعيل الخطط البديلة لتأمين الشخصيات الاستراتيجية واستمرار عمل مرافق الدولة الحيوية.

النتيجة المتوقعة

تطبيق هذه الهيكلية المتكاملة يرفع الكلفة اللوجستية والمخاطر الأمنية على منفذي العمليات، ويحول البيئة الحضرية تدريجياً إلى منظومة أكثر تماسكاً وقدرة على الردع والوقاية.



خاتمة

كشفت الحوادث الأمنية التي شهدتها دمشق، في مطلع تموز/ يوليو 2026، أن مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق ما تزال تحمل تحديات أمنية معقدة؛ حيث لا تزال بقايا الشبكات المرتبطة بالنظام، وبعض شبكات الجريمة المنظمة، تمتلك قدرةً على استغلال الثغرات داخل البيئة الحضرية، وإن كان ذلك بوسائل محدودة تقنيًا. ولذلك، فإن خطورة هذه الحوادث لا تكمن فقط في حجم الخسائر المباشرة، بل في توقيتها ومواقعها، وفي قدرتها على التشويش على مسارات العدالة الانتقالية والانفتاح السياسي والاقتصادي، كما ظهر خلال الزيارة الفرنسية إلى دمشق. وفي المقابل، أظهرت الاستجابة الرسمية قدرةً على احتواء جزء مهم من هذه التهديدات، سواء من خلال سرعة التعامل مع بعض الحوادث، أو تفكيك تهديدات قبل وقوعها، كما حدث في حي الورود.

وأثبت استمرار الزيارة الفرنسية وبرنامجها السياسي والاقتصادي، رغم التفجيرات، وجودَ رغبة واضحة في عدم السماح للحوادث الأمنية بإعادة تعريف المشهد أو تعطيل مسار الانفتاح الخارجي. لكن احتواء الحوادث لا يعني أن التحدي انتهى. فنجاح الأجهزة الأمنية في الاستجابة السريعة يبقى مهمًا، لكنه لا يكفي وحده لبناء استقرار مستدام في مدينة كبيرة ومعقدة مثل دمشق. والمطلوب في المرحلة المقبلة هو تطوير أدوات وقائية أكثر قدرة على قراءة المؤشرات المبكرة، وربط المعلومات الأمنية والجنائية ضمن منظومة واحدة، وتعزيز الثقة مع المجتمع المحلي بوصفه جزءًا من عملية الرصد لا مجرد متلق للحماية.

بهذا المعنى، لا تقف دمشق أمام خيار أمني تقليدي يقوم على زيادة الحواجز والدوريات فحسب، بل أمام حاجة أوسع، لإعادة بناء مقاربة أمنية قادرة على الجمع بين الردع، والإنذار المبكر، والعمل المجتمعي، والتكنولوجيا. وكلما نجحت الدولة في الانتقال، من إدارة الحوادث بعد وقوعها، إلى تقليل فرص وقوعها مسبقًا، تراجعت قدرة الخلايا الصغيرة والشبكات الإجرامية على تحويل الثغرات اليومية إلى رسائل سياسية وأمنية.



المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Center for Contemporary Studies